النساء الآن
WOMEN NOW
FOR DEVELOPMENT

ورقة موقف حول
وجهات نظر النساء السوريات المهجرات قسراً
حول أوضاعهن وحقوقهن ومطالبهن

إعداد:

وحدة البحث النسوي - منظمة النساء الآن لأجل التنمية

الباحثة الرئيسية: سلمى كريم

استشارة قانونية: زهرة برازي

ورقة موقف حول
وجهات نظر النساء السوريات المهجرات قسراً
حول أوضاعهن وحقوقهن ومطالبهن

إعداد:

وحدة البحث النسوي - منظمة النساء الآن لأجل التنمية

الباحثة الرئيسية: سلمى كريم

استشارة قانونية: زهرة برازي

تم النشر من قبل : منظمة النساء الآن للتنمية
9 Villa d'Este - Tour Mantoue 75013 Paris
www.women-now.org
غير مخصصة للبيع
© منظمة النساء الآن للتنمية
كانون الثاني ٢٠٢١

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بنشر أي جزء من هذا المستند أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل من الأشكال دون إذن مكتوب صريح من الناشر. يحق لك نسخ وإعادة توزيع النص باستخدام أي وسيط أو تنسيق، بالإضافة إلى إعادة مزج المحتوى وتحويله والبناء عليه شريطة ذكر الجهة المالكة للمحتوى الأصلي، وتقديم رابط الترخيص، وبيان ما إذا تم إجراء تغييرات. يمكنك القيام بذلك بأي طريقة معقولة، ولكن ليس بطريقة توحي بأن (منظمة النساء الآن لأجل التنمية) تدعمك أو تدعم استخدامك. لا يجوز لك استخدام المحتوى لأغراض تجارية. إذا قمت بإعادة مزج المحتوى أو تحويله أو البناء عليه عليك توزيع مساهماتك بموجب الترخيص الأصلي نفسه.

حول منظمة النساء الآن لأجل التنمية:

النساء الآن لأجل التنمية (النساء الآن) هي منظمة نسوية تقودها نساء، تكرّس عملها لتعميق وتعزيز دور النساء في تشكيل مستقبل ديمقراطي لسوريا. أسستها في حزيران 2012، الكاتبة والصحفية السورية الشهيرة سمر يزبك. وهي الآن أكبر منظمة نسائية سورية، تصل إلى آلاف النساء والفتيات سنوياً داخل سوريا وفي البلدان المجاورة، عبر ثلاث مجالات متكاملة للبرامج: الحماية، والتمكين، بالإضافة إلى برامج المشاركة والقيادة. وتعمل „النساء الآن" أيضاً في مجال البحث والمناصرة وتنظيم الحملات على المستويين المحلي والدولي. تركز أبحاثنا ومناصرتنا بشكل أساسي على إنتاج المعرفة النسوية: توثيق وجمع تجارب النساء وشهاداتهن، والبحث والتحليل النوعي والكمي المتعمق، والتوعية المحلية والدولية حول حقوق النساء، وحركات النشاط بقيادة النساء، ومبادرات المجتمع المدني النسوية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وظروف حياة النساء في سوريا.

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي.....1

مقدمة.....2

أهمية ورقة الموقف 3

موقف منظمة النساء الآن 5

حول التهجير القسري في سوريا 5

الاستجابات والجهود الأخيرة 7

التحديات والمطالب والتوصيات 8

ملخص تنفيذي

"لا يجوز لأطراف نزاع مسلح غير دولي إصدار أوامر بتهجير السكان المدنيين والمدنيّات، كلياً أو جزئياً، لأسباب تتعلق بالنزاع، ما لم يفرض ذلك ضمان أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية ملحة". (القانون الدولي الإنساني، القاعدة 129)

منذ عام 2014، تعرضت آلاف النساء السوريات، مع أفراد عائلاتهن، لعمليات تهجير قسري من منازلهن كجزء من عملية تسمى "اتفاقيات المصالحة"* أو "اتفاقيات المصالحة المحلية".[1] نُقل معظمهن إلى مواقع غير معروفة وغير آمنة في أجزاء أخرى من سوريا. تعرضت النساء السوريات المهجرات قسراً لمجموعة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان قبل نزوحهن. بما في ذلك العيش تحت الحصار لسنوات مع القصف المستمر، والمجاعة، والحرمان من الوصول إلى المرافق التعليمية، والحرمان من الرعاية والخدمات الطبية، والحصول على الغذاء، والمرافق الصحية، والملابس، أو أي مواد أساسية أخرى.[2]

تعيش النساء المهجرات قسراً حالياً ظروف شديدة الصعوبة. وتعاني معظم النساء المهجرات قسراً من صدمة شديدة ويفتقرن إلى الدعم النفسي والصحي والاقتصادي والقانوني والتعليمي والمجتمعي، حيث فقدن دوائر دعمهن وأحبائهن ومنازلهن وأدوارهن الاجتماعية والسياسية ووظائفهن:

- مع غياب أي آلية أو عملية دولية لمحاسبة النظام السوري، لا يمكن للنساء النازحات إلى مناطق المعارضة في سوريا العودة إلى مناطقهن الأصلية ومنازلهن. وتواجه بعضهن تهديد السجن على يد قوات الأمن التابعة للنظام السوري بسبب مشاركتهن السياسية والإنسانية، أو لأسباب أخرى.[3] بينما لم يتبق لأخريات منازل للعودة إليها لأن منازلهن احتلها آخرون أو دُمرت. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للعديد من النساء إثبات ملكية عقاراتهن بسبب افتقارهن إلى الوثائق الرسمية، إذ تصعّب القوانين المحلية التمييزية عليهن إثبات حق ملكية العقارات أو نقله بعد وفاة أو اختفاء الرجال في عائلاتهن. بالإضافة إلى ذلك، أصدر النظام السوري في السنوات الأخيرة قوانين قمعية وتمييزية جديدة تتعلق بملكية العقارات.[4]

---

* يُبين استخدام علامة الاقتباس مع بعض المصطلحات إشكالية هذه المصطلحات وأنها لا تعكس السياق.

1 لمزيد من المعلومات حول "اتفاقيات المصالحة" انظر تقارير البحث التالية:

"اتفاقيات المصالحة المحلية" في سوريا: ليست بداية لبناء السلام: https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/46864/RSCAS_MED_RR_2017_01.pdf?sequence

"تفاصيل (اتفاقيات المصالحة) تكشف أنها لا تمثل أي نوع من المصالحة": https://syria.chathamhouse.org/research/the-details-of-reconciliation-deals-expose-how-they-are-anything-but-a-closer-look-at-the-regimes-process-reveals-its-real-goal-retribution-and-control

النزوح القسري الجماعي ونتائجه بموجب "اتفاقية المصالحة":
https://tda-sy.org/2019/10/18/mass-forced-displacement-its-consequences-under-a-reconciliation-agreement/

2 انظر ورقة السياسات "الحصار كسلاح حرب: تطويق، تجويع، استسلام، إخلاء" ، 29 أيار 2018:

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/PolicyPaperSieges_29May2018.pdf

3 يجدر ذكر أن بإمكان قوات النظام السوري اعتقال وسجن أي مدني سوري (نساء ورجال وحتى أطفال) دون أي أسباب واضحة. لذلك، وفي ظل غياب أي نوع من الشفافية أو حقوق الإنسان أو المساءلة، لن يحاول معظم السوريين والسوريات ممن هُجّروا قسرًا إلى مناطق المعارضة داخل سوريا الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري.

4 لمزيد من المعلومات حول القوانين السورية التمييزية المذكورة، انظر (باللغة العربية): "جريمة بعنوان إعادة الإعمار"

http://www.drsc-sy.org/%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a8%d8%b9%d9%86%d9%88%d8%a7%d9%86-%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d8%b9%d9%85%d8%a7%d8%b1/:

- لا تملك العديد من النساء المهجرات قسراً في سوريا وتركيا ولبنان أوراقاً رسمية. ويحد غياب هذه امستندات أوراق الرسمية من تحركاتهن، فضلاً عن وصولهن إلى الخدمات الصحية أو التعليمية. كما يعرضهن لخطر الترحيل إلى سوريا أو الاحتجاز في تركيا أو لبنان. إلى جانب ذلك، يعرض الوضع غير النظامي العديد من النساء المهجرات قسراً إلى الابتزاز و التحرش الجنسي وأنواع أخرى من الإساءات والانتهاكات.

- تتعرض العديد من النساء للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ويواجهن ذلك في مهامهن اليومية، مثل استئجار الشقق أو البحث عن عمل أو البحث عن الخدمات الصحية وما إلى ذلك.

- فقدت معظم النساء المهجرات قسراً شبكاتهن ودوائرهن الاجتماعية. ويؤثر التواجد في بيئات ومجتمعات جديدة دون أي دعم سلباً على قدرتهن على الاندماج والتواصل مع المجتمعات المضيفة الجديدة.

تُعبر النساء المهجرات قسراً عن إحباطهن من غياب فرص عمل تتوافق مع تجاربهن، وخاصة النساء اللاتي كن يعملن مع المجتمع المدني في المناطق المحاصرة. وتعرضن لصدمة بسبب كمية المؤهلات والمهارات المطلوبة، داخل سوريا (مناطق المعارضة) أو في تركيا، والتي لم تكن مطلوبة في مناطق الحصار للقيام بأعمال مماثلة. على سبيل المثال، كتابة السيرة الذاتية، ومهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات الكمبيوتر المتقدمة. ما يدفعهن للشعور بأنهن غير مؤهلات وبحاجة إلى تدريب وظيفي إضافي.

- تفتقر معظم النساء المهجرات قسراً إلى المعرفة والدعم والأدوات المتعلقة بكيفية الدفاع عن أوضاعهن وحقوقهن القانونية على المستويين الدولي والمحلي. ويؤدي نقص الدعم للمرأة إلى زيادة غيابها عن أي وصول إلى المنصات المحلية والدولية المتعلقة بعمليات العدالة والمساءلة عن قضاياها وحقوقها.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على حالة النساء السوريات النازحات قسراً للتأكيد على الحاجة الملحة لدعمهن والتضامن معهن ومع مجتمعاتهن. والحاجة لاستجابات جادة ومستدامة مع مراعاة كل حالة وحساسية النوع الاجتماعي. كما تسعى إلى التأكيد على أن النساء المهجرات قسراً يتعرضن للعديد من انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان (لا سيما الحصار والتهجير القسري) والتأكيد على استمرار إفلات الجناة من العقاب في سوريا. وتسلط الضوء على غياب العدالة في المشهد السوري بشكل عام وللفئات المهمشة على مستويات متعددة (بما في ذلك الحقوق مثل التعويضات وجبر الضرر، والوضع السياسي، والوضع الاقتصادي، والوضع الصحي، وحق العودة) بشكل خاص.

لا تعد النساء المهجرات قسراً المتضررات الوحيدات في سياق التهجير، لكن آراءهن وحقوقهن ومطالبهن مُهمَلة ومستبعدة من معظم استجابات العدالة في الوقت الحاضر، وكذلك سيكون الوضع في المستقبل، حيث يتم تعميم احتياجاتهن وتحدياتهن في استجابات أكثر الجهات الفاعلة نشاطاً على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية. يحدث هذا وسيستمر في الحدوث لأننا ما زلنا نعيش في ظل أنظمة وقوانين محلية ودولية أبوية وديكتاتورية مهيمنة إلى حد كبير. وسيستمر هذا في الحدوث ما لم نتضامن نحن النساء والنسويات والمبادرات والشبكات والجمعيات النسوية المحلية والعابرة للحدود ونعمل معاً لرفع الأصوات والمطالبة بالحقوق والعدالة من منظورنا.

مقدمة

تعد الضغوطات والصدمات وخيبات الأمل والقمع واللامساواة والتحديات والاحتياجات التي ذكرتها النساء المشاركات في مجموعات النقاش في هذا المشروع مجرد عناوين رئيسية لرحلة طويلة وشديدة التفصيل من المعاناة التي لا يبدو أن لها نهاية في الأفق. ونجدهن قانطات بشأن أي قرار أو إجراء جاد أو مستدام بشأن هذه المسألة، لا سيما عند ملاحظة الاستجابات والتدخلات والإجراءات غير الفعالة حتى الآن للأطراف النشطة في المشهد، أي المجتمع الدولي وجمعيات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في مجال العدالة والمساءلة والمجتمع المدني.

استُبعدت النساء المهجرات قسراً من جميع المفاوضات والمناقشات المتعلقة "باتفاقيات المصالحة" هذه. كما لم يُمنحن إقامة بديلة آمنة في مناطقهن كبديل للنزوح إلى أجزاء أخرى من سوريا. علاوة على ذلك، تم تهجيرهن قسراً إلى مناطق المعارضة (بشكل رئيسي إدلب وريف حلب الشمالي الشرقي) وفقاً لاقتراح النظام السوري وحلفائه (إيران وروسيا) وهو ما وافقت عليه جماعات المعارضة المسلحة.

وتعرضت العديد من النساء والفتيات للتحرش الجنسي على طول طريق الترحيل القسري على يد جنود النظام السوري وعناصر الميليشيات الأخرى عند نقاط التفتيش. كما تعرضت نساء وفتيات أخريات للتحرش الجنسي في بعض المخيمات التي استضافتهن مؤقتاً في مناطق المعارضة بعد نقلهن. بالإضافة إلى ذلك، واجهن مواقف غير إنسانية أثناء الرحلة، حيث كانت رحلات الحافلات طويلة واستغرقت أياماً أحياناً، بينما كانت بعضهن مريضات، واخريات حوامل أو يعتنين بأطفال مرضى وكبار السن، ولم يتوفر لهن أي وصول إلى المساعدة أو الدعم. وتوقعت نساء أخريات، وخاصة الناشطات، اعتقالهن في أي لحظة خلال الساعات الطويلة على الطريق.

"تُعتبر أفعال التهجير القسري، سواء في النزاع المسلح الدولي، أو في الحروب الأهلية، أو حتى في وقت السلم (إذا ما حققت العوامل الأخرى لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية) جرائماً دولية. ولا يغير الاختلاف الذي حددته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة[5] بين الترحيل والنقل القسري، إذا ما قبلته المحاكم الأخرى في المستقبل، النقطة الأساسية التي مفادها أن جميع هذه الأفعال جنائية وأن النقل القسري للأشخاص داخل بلد ما يعد بنفس خطورة ترحيلهم خارج حدود الدولة".[6]

"بالنظر إلى الطابع المنهجي والواسع النطاق للتهجير القسري في دارفور، وجدت اللجنة أن هذا العمل يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية. ويوضح الوعي بالطبيعة المنهجية للتهجير القسري أن هذا التهجير يرقى بوضوح إلى سياسة حكومية تتبعها باستمرار السلطات الحكومية ذات الصلة والجنجاويد. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطابع التمييزي للتهجير، قد ترقى هذه الأعمال إلى مستوى جريمة الاضطهاد وجريمة ضد الإنسانية".[7]

تأتي ورقة الموقف هذه كجزء من مشروع تجريبي أجراه فريق "النساء الآن لأجل التنمية" مع 21 امرأة "مقيمات" في شمال غرب سوريا وتركيا ولبنان وأوروبا. بدأ المشروع بعد أن نظمت النساء الآن ورشة عمل في غازي عينتاب، تركيا، في آذار 2019 بعنوان "نقاشات نسوية حول التهجير القسري". وبناءً على هذه النتائج، قامت منظمة النساء الآن، بالشراكة مع باكس (PAX)، بتصميم وتنفيذ مشروع

5 (International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia | United Nations
 International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (icty.org

6 أكوافيفا وغويدو، التهجير القسري والجرائم الدولية: *(Acquaviva - Forced Displacement and International Crimes (unhcr.org

7 تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور إلى الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن 1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول 2004، جنيف، 25 كانون الثاني 2005، الفقرة. 332 ("تقرير دارفور").

تجريبي عام 2020، بهدف رئيسي هو تزويد النساء المهجرات قسراً بالمعرفة والأدوات للدفاع عن أنفسهن ومجتمعاتهن للحصول على حقوقهن. وتم تحقيق هذا الهدف عبر التدريب القانوني المكثف الذي أجراه البرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP). بالإضافة إلى مشروع بحث نوعي بقيادة خبيرات قانونيات وباحثات أجروا 3 نقاشات جماعية مركزة و10 مقابلات مع 21 امرأة تم ترحيلهن قسراً من حمص القديمة، والوعر، وداريا، وحلب، والغوطة الشرقية، والقنيطرة، ودرعا، وعفرين، والمعضمية، وجنوب دمشق، وخان الشيح، ووادي بردى. شاركت النساء قصصهن ورواياتهن وتحدياتهن ومطالبهن،وتم إجراء ذلك برفقة دعم نفسي لبعض النساء المهجرات قسراً في غازي عينتاب قدمه مركز ضحايا التعذيب (CVT).*

أهمية ورقة الموقف

يرى فريق النساء الآن حاجة ملحة للعمل على فهم قصص وظروف النساء المهجرات قسراً على جميع المستويات من منظور نسوي وسياقي. نريد تسليط الضوء على توفير ظروف العمل للنساء المهجرات قسراً مع النساء والجهات الفاعلة الأخرى المهتمة للاستجابة بطرق هادفة تلبي احتياجاتهن ومطالبهن وفروق ظروفهن الدقيقة. وندرك تقاطع عدة طبقات من الاضطهاد في الوضع الحالي للنساء المهجرات قسراً، ما يؤدي إلى أشكال متعددة من اللامساواة والقمع. ومع ذلك، إننا ندرك أيضاً أن هذه اللامساواة لم تظهر فقط بعد الحصار والتهجير، بل تعود جذورها إلى الهياكل الأبوية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والقانونية التي كانت موجودة قبل عام 2011. ونحن مقتنعون تماماً أن تجاهل هذه اللامساواة المتجذرة والحالية للمرأة والفئات المهمشة الأخرى سيؤثر سلباً على أي مسار محلي أو دولي لتحقيق العدالة.

ونحن ندرك أن لكل عملية نزوح في سوريا سياقها وخصوصياتها وظروفها. وندرك بعد هذا المشروع التجريبي مع 21 من النساء المهجرات قسراً، أن لكل امرأة قصتها الخاصة وتحديات واجهتها خلال الحصار والنزوح وفي الوقت الحاضر. لذلك نقر بأن ورقة الموقف هذه لها حدود في معالجة السياقات والظروف والانتهاكات والمعاناة الشخصية التي مرت بها كل امرأة ولا تزال تعاني منها. ومع ذلك، نتطلع إلى العمل مع الجهات الشريكة المهتمة لإنتاج سلسلة محتوى معرفي نسوي سياقي ترويه النساء المهجرات قسراً حول كل عملية تهجير قسري حدثت في سوريا تحت اسم "اتفاقية مصالحة".

* رفضت بعض النساء المشاركات الموجودات في تركيا تلقي الدعم النفسي أثناء المشروع، بينما سُعدت أخريات بتلقيه. ولكن لم تتمكن النساء الآن ومركز ضحايا التعذيب من تقديم هذه الخدمة للنساء المشاركات داخل سوريا لأسباب لوجستية ومالية.

موقف النساء الآن

تعرضت العديد من النساء من فريق النساء الآن ومعظم المشاركات في المشروع لجريمة الحصار والتهجير القسري في الغوطة الشرقية ودرعا ومؤخراً في إدلب. لقد عانين من هذه المواقف اللاإنسانية في العديد من المناطق المحاصرة في سوريا منذ عام 2012، أثناء محاولتهن إحداث تغييرات في الجوانب السياسية والمدنية والاجتماعية، أو على الأقل إنشاء وابتكار آليات تكيّف لحماية أسرهن والبقاء على قيد الحياة. حالياً، وبعد أن تم تهجيرهن قسراً، أصبحت النساء في فريقنا القوة الرئيسية وراء إطلاق وتنفيذ المشاريع مع النساء المهجرات قسراً. وهن يؤدين هذا العمل مع إدراك أن كل امرأة من النساء المهجرات قسراً تواجه مواقف نفسية واقتصادية واجتماعية وقانونية صعبة، وإن كان ذلك بطرق مختلفة تتعلق بتجارب كل امرأة وسياق حياتها. علاوة على ذلك، يدركن أن التعامل مع مثل هذه التحديات كأفراد ودون دعم مجتمعي ومدني ونسوي يجعل المضي قدماً مسألة صعبة ويعيق مشاركة النساء المهجرات قسراً بفاعلية في عمليات العدالة والمساءلة على كل المستويات.

نحن في النساء الآن نرفع أصواتنا مع جميع السوريات المهجرات قسراً لنقول إن الطريقة التي وقع فيها التهجير القسري يجعله جريمة حرب دولية وجريمة ضد الإنسانية. ولا نقبل أي عدالة أو مسارات سياسية تتجاهل شهاداتنا وقصصنا ومشاركتنا الفاعلة.

ونريد مشاركة قصصنا وقصص نساء أخريات عانين المآسي والجرائم والانتهاكات ذاتها. علينا تشجيع ودعم بعضنا، وكذلك بناء التضامن والدعم المستمر مع المجموعات والأفراد الآخرين. في الوقت نفسه، من المهم لنا إيضاح أن احتياجاتنا مختلفة تماماً في الوقت الحالي، إذ تعاني بعض النساء صدمة شديدة ولا تملك الطاقة الكافية للوقوف والمطالبة بحقوقها. وتعيش أخريات أوضاعاً اقتصادية وصحية شديدة الصعوبة. كما تواجه الكثيرات مشاكل جدية في الحصول على الوثائق الرسمية مثل جوازات السفر وملكية العقارات وشهادات الزواج وأوراق تسجيل الأطفال. علاوة على ذلك، تعيش بعض النساء مع تقاطع كل الظروف المذكورة أعلاه.

حول التهجير القسري في سوريا

رغم أن التهجير والترحيل القسري يمكن اعتبارهما نتيجة متوقعة لكل حرب في العالم عبر التاريخ، تستخدم كل سلطة حاكمة أو حكومة آليات خاصة لإجبار الناس على الانتقال وجعل هذه التجارب لاإنسانية قدر الإمكان. والأهم من ذلك، في مثل هذه السياقات، دائماً ما يكون تمثيل النساء منقوصاً في التوثيق، وفي العملية السياسية والقانونية، وفي القرارات المستقبلية التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهن. استُخدم تهجير المدنيين السوريين والسوريات منذ عام 2013، ولا يزال يُستخدم، كوسيلة واستراتيجية لقمع وإخضاع وكم أفواه المطالبين والمطالبات بالتغيير السياسي والاجتماعي. حاصرت الحكومة السورية، وبدرجة أقل الجماعات المعارضة المسلحة، الناس في عدة مناطق في جميع أنحاء البلاد، وعانى سكان هذه المناطق الجوع لسنوات وحُرموا من الخدمات الأساسية في ظل القصف المستمر من النظام السوري وحلفائه.[8] وحاولت النساء في ظل هذه الظروف العصيبة التي استمرت لسنوات البقاء

8 يرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية "نغادر أو نموت": التهجير القسري بموجب اتفاقيات المصالحة السورية:

https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2473092017ENGLISH.pdf

على قيد الحياة ضمن مجتمعاتهن بموارد محدودة جداً. وأصبحت بعضهن المعيلة الوحيدة لأسرهن، وتابعت أخريات خلق مساحة من الأمل والمقاومة عبر عمل وأنشطة المجتمع المدني أو عبر تقديم الخدمات التطوعية في قطاعي التعليم والصحة.

وواصلت بعض الناشطات عملهن تحت القصف العشوائي وداخل الملاجئ. حاولن العيش قدر المستطاع تحت الحصار والقصف والوجود العسكري ودمار المدارس والمستشفيات والصدمات الداخلية والخسارة وانتظار اليوم الذي ستنتهي فيه الحرب.

وقد راقب المجتمع الدولي كل هذه الانتهاكات دون أي استجابة فعالة حتى الآن. وشاهد بصمت إجبار النظام السوري، بدعم من القوات الروسية والإيرانية، المدنيين من النساء والرجال والأطفال في جميع هذه المناطق على مغادرة منازلهم بموجب ما يسمى بـ "اتفاقيات المصالحة" إلى مناطق أخرى غير معروفة من قبل المهجرين والمهجرات من سوريا.

هُجر الآلاف[9] قسراً بعيداً عن منازلهم/نّ وممتلكاتهم/نّ في داريا وشرق مدينة حلب والوعر ومضايا والزبداني وكفريا والفوعة حتى عام 2017 (منظمة العفو الدولية، 2018). وتكررت حالات التهجير القسري هذه عام 2018 لآلاف الأشخاص في الغوطة الشرقية وجنوب دمشق ودرعا. وقد وافق النظام وحلفاؤه على استخدام الاستراتيجية نفسها تقريباً لإبعاد المدنيين والمدنيات عن هذه المناطق: "اتفاقيات المصالحة".[10] وتمت تلك الاتفاقيات دون موافقة المدنيين والمدنيات. ونُقلو في الحافلات الخضراء[11] إلى شمال غرب سوريا دون أي مفاوضات أو استعدادات.

"لم يكن التهجير خياراً بل كان أمراً أُجبرنا عليه. أعطونا خيارين، الموت تحت القصف في الأقبية أو على أيدي النظام في سجونه، أو مواجهة كل أنواع الإذلال في مراكز الإخلاء التابعة للنظام. ثم جاء قرار التهجير القسري، وأجبرنا أنفسنا على قبوله لأنه لم يكن لدينا خيار آخر" (ن.ه، مهجرة قسراً من الغوطة الشرقية، 2018).

"لم أكن أعلم أي شيء حول الاتفاقية أو كما يسمونها "المصالحة". علمت قبل يوم واحد أن عليّ مغادرة منزلي. لم يكن لنا أي علاقة بهذه الاتفاقية، ولم نشارك فيها بأي شكل من الأشكال. ما حدث لنا مختلف تماماً عما يُشاع في وسائل الإعلام أو الأخبار. أُحضرنا جميعاً إلى وجهة واحدة، ولم يكن لدينا خيارات، ولم نختار المسار أو المنطقة". (ر. مهجرة قسراً من درعا)

9 لم نجد أي إحصائية رقمية توضح أعداد النساء المهجرات قسراً داخلياً في سوريا. يمكن الاطلاع على عمليات النقل القسري للسكان من المناطق المحاصرة منذ عام 2015 في هذا التقرير (صفحة 21-20): https://siegewatch.org/wp-content/uploads/2015/10/pax-siege-watch-final-report-spread.pdf

10 المصدر المذكور في 7

11 الحافلات الخضراء: كانت هذه الحافلات من وسائل النقل العام في سوريا، لكنها استخدمت لتهجير العديد من المدنيين بموجب "اتفاقيات المصالحة" وأصبحت رمزا لواحدة من أسوأ التجارب بالنسبة لكثير من السوريين: https://www.nytimes.com/2016/10/30/world/middleeast/once-propelled-by-hope-for-a-modern-syria-green-buses-now-run-on-tears.html

الاستجابات والجهود الأخيرة

بذلت العديد من الجهات العاملة في مجال العدالة والمساءلة، المحلية والدولية منها وجمعيات حقوق الإنسان جهوداً لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين السوريين والسوريات في ظل جرائم التهجير القسري الداخلي المنهجية. ونشرت العديد من التقارير التي توضح بالتفصيل الظروف والسياقات والوضع القانوني لبعض عمليات التهجير التي ارتكبها النظام وحلفاؤه تحت اسم "اتفاقيات المصالحة".[12] استخدمت بعض هذه التقارير مصطلح "الهندسة الديموغرافية" لوصف الهدف الاستراتيجي للنظام السوري من عملية التهجير القسري ولتوضيح الانتهاكات والآثار قصيرة وطويلة المدى لهذه الاستراتيجية ضد المدنيين والمجتمعات السورية.[13]

ومع ذلك، تفتقر معظم هذه التقارير منظور النوع الاجتماعي والنهج التقاطعي في تحليل التداعيات والانتهاكات والتحديات المختلفة التي واجهها السوريون من النساء والرجال أثناء وبعد التهجير القسري. وقد يؤدي غياب هذا المنظور إلى زيادة إقصاء النساء عن المشاركة في خطوات ومسارات العدالة والمساءلة المتعلقة بجرائم الحصار والتهجير القسري.

عملت بعض الجمعيات النسوية السورية على التأكيد على أهمية تفاصيل الجرائم والانتهاكات ضد النساء والفتيات التي وقعت في سياق عمليات التهجير القسري الاستراتيجية التي يقودها النظام السوري وحلفاؤه في جميع أنحاء البلاد. وفي حزيران 2018، في حدث للحركة السياسية النسوية السورية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، تم لفت انتباه المجتمع الدولي إلى الطرق المختلفة التي يتأثر بها الشعب السوري، وخاصة النساء والفتيات السوريات، بسياسة النظام للتهجير القسري.[14]

ولكن، نجد نقصاً حتى الآن في الاستجابة والاعتراف من المجتمع الدولي بالاحتياجات والمطالب والحقوق المحددة للمدنيين المهجرين قسراً، ولا سيما النساء والفتيات، وصمتاً بشأن تطوير تدابير المساءلة عن جرائم التهجير وانتهاكات حقوق الإنسان ضدهم.[15] أعربت معظم النساء المهجرات قسراً، أثناء النقاشات الجماعية والمقابلات في هذا المشروع، عن غضبهن وإحباطهن من هذا الصمت والجهل حول ظروف النساء ومجتمعاتهن منذ حدوث التهجير. وقد أوضحن أنهن تُركن وحيدات للتعامل مع الصدمات والخسائر والأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة وغير المستقرة.

"يجب أن تكون هناك مجموعات وشبكات محددة للنساء المهجرات قسراً للتحدث عن قصصهن والدفاع عن حقوقهن. لدينا روايات وتحديات وانتهاكات مختلفة عن الرجال. نريد الدفاع عن حقوقهم أيضاً، لكن علينا مشاركة ما حدث ويحدث لنا، وإلا ستنسى كل هذه الانتهاكات والجرائم ضدنا" (ت.و هُجّرت قسرياً من الغوطة الشرقية 2018 إلى دمشق، ثم نزحت إلى ضواحي حلب ومنها إلى تركيا ثم أوروبا).

12 لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على "لا عودة إلى حمص: دراسة حالة عن الهندسة الديموغرافية في سوريا":

https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/no-return-to-homs

13 المرجع 11

14 يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للحركة السياسية النسائية السورية لمزيد من المعلومات حول هذا النشاط. http://syrianwomenpm.org/

15 لم نتجاهل جهود العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني لدعم النساء والفتيات النازحات ومجتمعاتهن. بل نعني هنا الدعم الشامل والمستدام والشراكة مع النساء.

التحديات والمطالب والتوصيات

أثناء أنشطة وورشة العمل الخاصة بالمشروع التجريبي للتهجير القسري، شاركت النساء المهجرات قسراً التحديات التي يواجهن على عدة مستويات وجوانب بالإضافة إلى مقترحاتهن للتخفيف من هذه الظروف الصعبة والتحديات. من الصعب تقسيم التحديات وأوجه اللامساواة التي يواجهنها، لأنها تتقاطع وتتشابك بعمق. ومع ذلك، نحاول هنا إظهار بعض الفروق لإدراك مدى تعقيد كل تحد وتأثيره على تفاصيل الحياة اليومية لكل امرأة.

التحديات والمطالب النفسية:

لم يكن من السهل على بعض النساء التحدث عن أوضاعهن وقصصهن أثناء المناقشات لأسباب عديدة تتعلق بوضعهن النفسي. ورغم حرص فريق النساء على خلق بيئة آمنة نسبياً وتوفير الدعم النفسي لهذا المشروع كان التحدث والبوح صعباً، بسبب الصدمات المتتالية التي عانين وما زلن يعانين منها.

عبّرت معظمهن عن تحديات في التعايش مع الأشخاص من حولهم الذين لم يواجهوا أو يواجهن نفس التجارب. ويجدن صعوبة في خوض محادثات "عادية" أو التحدث عن الاهتمامات المشتركة أو القضايا اليومية. حتى في مجموعات المناقشة والمقابلات المركزة، لم يكن من السهل عليهن التحدث عن قصصهن، وشاركت بعضهن رواياتهن لمجرد شعورهن بالمسؤولية في الاستمرار في الحديث عما حدث لهن، لإبقاء هذه الروايات على قيد الحياة.

وتعتبر بعض النساء، وخاصة الناشطات، بقائهن على قيد الحياة "لعنة". حيث يشعرن بالذنب بسبب نجاتهنّ بمفردهنّ بينما مات بعض أحبائهم. وتحمل أخريات نفس الإحساس بالذنب، ويشعرن بحزن عميق حين يعجزن عن التواصل مع عائلاتهن في مناطق سيطرة النظام السوري لأسباب أمنية.

أعربت أخريات عن مشاعر إيجابية حول المشاركة والمناقشة والاستماع إلى بعضهن البعض لأنهن يحفظن كل هذه الذكريات المؤلمة في أذهانهم. لقد شعرن بالراحة عند الاستماع إلى القصص المختلفة للتهجير القسري وطلبن المزيد من الاجتماعات لاكتساب المزيد من المعرفة حول ما حدث لنساء أخريات من مناطق مختلفة في سوريا.

وأعربت معظمهن عن الحاجة الملحة لمشاريع وخدمات توفر لهن مساحات للالتقاء والمشاركة والتحدث عن الأوضاع التي مررن بها في الحصار والنزوح وما بعد النزوح. بينما عبرت أخريات عن حاجتهن إلى متخصصين ومتخصصات (طبيبات أو معالجات نفسيات) يمكنهم تحدث لغتهن ومتابعة حالاتهن النفسية بانتظام.

التحديات والمطالب القانونية:

توضح العديد من النساء التحديات التي يواجهنها بسبب غياب الأوراق الرسمية (خاصة الهوية الشخصية وجوازات السفر وعقود الزواج وشهادات الميلاد والشهادات التعليمية). حيث يؤثر غياب التوثيق على قدرتهن على الوصول إلى العديد من الخدمات والموارد الأساسية مثل التعليم والصحة والوظائف، وبشكل خاص يؤثر على تسجيل الأحداث الأساسية (مثل الزواج والولادة وما إلى ذلك).

علاوة على ذلك، يمنعهن ذلك من الحصول على وضع قانوني وحرية التنقل بين المدن، فضلاً عن فرصة إعادة التوطين. تحاول بعض النساء إصدار وثائق رسمية جديدة من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام لكن دون جدوى بسبب صعوبات الاتصال والتهديدات الأمنية نقص الأموال لدفع ثمن هذه الخدمات.

"فيما يتعلق بتسجيل المستندات، ما زلت أنا وزوجي نكافح لحل هذه المسألة حتى الآن. ليس لدينا وثيقة زواج لأننا تزوجنا في مناطق سيطرة المعارضة. ولا يمكننا تسجيل الزواج في مناطق سيطرة النظام لأن زوجي معتقل سابق لدى النظام، وأنا كذلك. ولن يساعد تسجيل الزواج هنا لأن الوثائق الرسمية الصادرة هنا من الحكومة المؤقتة على سبيل المثال، غير معترف بها" (س. ي، هجرت قسرياً من القنيطرة عام 2018 إلى إدلب).

تواجه بعض النساء، وخاصة من فقدن الرجال في أسرهن، تحديات كبيرة عند محاولتهن إثبات حقهن في الميراث. وذلك بسبب الأنظمة والقوانين الجديدة المتعلقة بملكية العقارات والتي وضعت عقبات كثيرة في وجه المهجرين بشكل عام والنساء بشكل خاص لإثبات حقوقهنّ في الملكية. علاوة على ذلك، لا تستطيع معظم النساء الذهاب إلى مكاتب الحكومة المحلية في مناطقهنّ الأصلية لمعالجة الأوراق الرسمية ذات الصلة لأسباب أمنية وعدم القدرة على الحركة. هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى معلومات محددة وإمكانية الوصول للتعامل مع مثل هذه القضايا القانونية.

لذلك، تحتاج النساء المهجرات قسراً خدمات قانونية في متناولهن، حيث يمكن لهن اكتساب المعرفة حول الأوضاع والظروف القانونية المتعلقة بوثائقهن الرسمية وملكيتهن، من بين حقوق أخرى. ويمكن تقديم هذه الخدمات عبر ورش العمل والمحامين والمحاميات المتطوعات والمستشارين والمستشارات الواتي يتحدثن لغة النساء وعلى دراية بتعقيدات السياقات السابقة والحالية.

التحديات والمطالب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعلى المستوى الذاتي:

فقدت معظم النساء المهجرات قسراً شبكاتهن ودوائرهن الاجتماعية. ويؤثر التواجد في بيئات ومجتمعات جديدة دون أي دعم سلباً على قدرتهن على الاندماج والتواصل مع المجتمعات المضيفة الجديدة. وقالت بعض النساء إن بعض المجتمعات المضيفة، في إدلب وضواحي حلب، استقبلتهن برحابة صدر، ولكن هذه المناطق تواجه معاناتها الخاصة ولا يمكنها تقديم الدعم الذي تفتقر إليه. على صعيد آخر، ذكرت بعض النساء أن بعض الأهالي في المناطق المضيفة ينتقدونهن لقبول المصالحة مع النظام السوري ومغادرة مناطقهن.

"حين تم ترحيلنا من حلب، رحب بنا الناس في المناطق التي أرسلنا إليها، لكن أول كلمة سمعناها كانت: "بعتو حلب"، كان لهذه الكلمة أثر كارثي علينا وما زالت تؤثر على معظمنا حتى الآن". (أ. س. هُجّرت قسراً من حلب عام 2016 إلى إدلب)

تشكل مثل هذه الانتقادات والاتهامات عبئاً إضافياً على النساء المهجرات قسراً وأسرهن. وتشرح معظم النساء مدى تعبهن من شرح أنه لم يكن لديهن خيار في مغادرة منازلهن. قررت بعض النساء، كرد فعل، تجنب التواصل مع بعض الأشخاص من المجتمعات المضيفة لأنهن لا يستطعن تحمل مثل هذه الاتهامات، حتى حين تكون مبطنة.

على الجانب المهني والوظيفي، عبرت النساء المهجرات قسراً عن إحباطهن من غياب فرص عمل تتوافق مع تجاربهن، وخاصة النساء اللاتي كن يعملن مع المجتمع المدني في المناطق المحاصرة. وتعرضن لصدمة بسبب كمية المؤهلات والمهارات المطلوبة، داخل سوريا (مناطق المعارضة) أو في تركيا، والتي لم تكن مطلوبة في مناطق الحصار للقيام بأعمال مماثلة. على سبيل المثال، كتابة السيرة الذاتية، ومهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات الكمبيوتر المتقدمة. ما يدفعهن للشعور بأنهن غير مؤهلات وبحاجة إلى تدريب وظيفي إضافي. ولا تستطيع العديد من النساء في تركيا ولبنان الوصول إلى وظائف رسمية بسبب وضعهن غير القانوني ونقص الأوراق.

"الوضع مزرٍ، إذ تلقى كل من نزح منذ بداية الثورة إلى تركيا التدريب اللازم للعمل، وتم توظيفهم وتوظيفهنّ. أما نحن الذين أتينا لاحقاً لا توجد فرص عمل لنا، وليس لدينا الكفاءات المطلوبة للعمل في المنظمات هنا. لقد ظُلمنا حين كنا في الداخل، وتعرضنا للظلم حين نزحنا وأتينا إلى تركيا". (ن. أ. هُجّرت قسراً من درعا عام 2018 إلى إدلب ثم إلى تركيا)

من ناحية أخرى، صرّحت بعض النساء المهجرات قسراً اللواتي كن يعملن مع المنظمات غير الحكومية ومبادرات المجتمع المدني أثناء الحصار أن هذه المنظمات وفرت لهن فرص عمل بعد التهجير القسري. ومع ذلك، ذكرن أن نسبة كبيرة من النساء المهجرات قسراً والنساء الأخريات اللاتي لديهن مهارات أخرى خارج العمل المدني قد تُركن بمفردهن دون أي دعم. علاوة على ذلك، لم تكن نسبة كبيرة من النساء تعمل من قبل وكن يعتمدن على الرجال في أسرهنّ. والآن هُجرت تلك النساء دون رجال ويكافحن للعثور على أي مصدر للدخل.

العدالة والمساءلة:

تطالب النساء السوريات المحاصرات سابقا والمهجرات قسراً بمحاسبة الجناة قانونياً وعلناً عبر:

- التأكيد على الحاجة الملحة إلى التوثيق الكامل لشهادات النساء والحفاظ عليها بهدف العثور على الحقيقة، وضمان منظور يراعي النوع الاجتماعي في توثيق الانتهاكات ضد البشرية وجرائم الحرب. والأهم من ذلك، تقديم أدلة يمكن استخدامها في محاكمات مستقبلية ضد الجناة.
- التأكد من تسمية الجناة الذين ارتكبوا هذه الجرائم وتسببوا في انتهاك الحقوق من قبل جميع الجهات المعنيّة بالعدالة والمساءلة ويشمل الجناة جميع المتورطين في سلسلة المسؤوليات كاملة، وتحديداً الجنود السوريين والإيرانيين والروس والميليشيات المسلحة وصناع القرار السوريين والسياسيين وأفراد الأمن والدائرة الرئاسية.
- المشاركة كجزء فعال من المناقشات والعمليات الرئيسية حول الشكل الذي ستأخذه سوريا في المستقبل. غالباً ما تكون المفاوضات الحالية في مجالات الرجال، ما يعني أنهم يستخدمون خطابات وممارسات أقرب إلى واقع الرجال منها إلى النساء. لذلك تطالب النساء بلعب أدوار أساسية في عكس الطبيعة الجندرية في سياقات التهجير القسري، وكذلك المساعدة في التوصل إلى حلول.
- المطالبة بحقهن في العودة الطوعية والآمنة إلى مناطقهن مصحوبة بملكيتهن الكاملة لعقاراتهن.

لذلك، وبعد هذا المشروع التجريبي مع بعض النساء المهجرات قسراً داخل سوريا وخارجها، يدعو فريق „النساء الآن لأجل التنمية" إلى فهم جندري وأكثر تعمقاً وملائماً للسياق والظروف الخاصة للمهجرات قسراً. نوصي منظمات المجتمع المدني، وجمعيات ومبادرات المساءلة والعدالة، والمنظمات النسوية، والمؤسسات البحثية بتركيز جهود محددة على مجتمعات السوريات المهجرات قسراً. كانت هذه المجتمعات والأفراد ولا تزال عرضة لانتهاكات وجرائم متسلسلة. الحصار والتهجير السابق والتهجير الحالي الذي يعيشونه الآن. إنهنّ يحتاجن ويستحقن كل جهد منا جميعاً للوقوف ومواجهة التحديات والمطالبة بحقوقهمن

وتعد الأعباء والصدمات وخيبات الأمل والقمع واللامساواة والتحديات والاحتياجات التي ذكرتها النساء المشاركات مجرد عناوين رئيسية لرحلة طويلة وشديدة التفصيل من المعاناة التي لا يبدو أن لها نهاية في الأفق. وتتطلب، بدون شك، أوضاع النساء المهجرات قسراً ومجتمعاتهن نهجاً شاملاً للدعم والعمل من عدة جهات فاعلة على عدة مستويات. لا يمكن إنشاء هذا النهج الشمولي قريباً، ونحن ندرك ذلك. لكن ما نحاول الدفاع عنه هنا هو التركيز على خصوصية وأهمية هذه القضية وملكيتها، الأمر الذي سيساعد على تجنب نسيان أو تجاهل هذه الفئة المهمشة، كما حدث ولا يزال يحدث مع مجموعات أخرى من المجتمع السوري. وهذا بدوره سيساعد في تصميم استراتيجيات على المدى القصير والطويل لدعمهن ودعم قضيتهن، والتي يجب أن تكون قضية كل مجموعة تؤمن بحقوق الإنسان والعدالة.

لا تعد النساء المهجرات قسراً المتضررات الوحيدات في سياق النزوح، لكن آراءهن وحقوقهن ومطالبهن مُهمَلة ومستبعدة من معظم استجابات العدالة في الوقت الحاضر، وكذلك سيكون الأمر في المستقبل. وسيتم تعميم احتياجاتهن وتحدياتهن في استجابات الجهات الفاعلة الناشطة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية. يحدث هذا وسيستمر في الحدوث لأننا ما زلنا نعيش في ظل أنظمة وقوانين محلية ودولية أبوية وديكتاتورية مهيمنة. وسيستمر هذا في الحدوث ما لم نتضامن نحن النساء والنسويات والمبادرات والشبكات والجمعيات النسوية المحلية والعابرة للحدود ونعمل معاً لرفع الأصوات والمطالبة بالحقوق والعدالة من منظورنا.

يمكننا العمل على مسارات ومستويات متوازية. في الوقت الحالي، توضح جميع النساء المشاركات أنه ليس لديهن الحد الأدنى من الأساسيات لعيش حياة كريمة:

- يجب منحهن شعوراً بأنهن محاطات بمجتمعات وألا يتركن وحيدات. وهن بحاجة إلى دعم الأفراد والجماعات لمساعدتهن على الاندماج في المجتمعات الجديدة.
- توفير فرص عمل وتعليم وخدمات صحية كريمة لهن ولأبنائهن. بالإضافة إلى التدريب المناسب، وورش العمل لاكتساب المزيد من المعرفة حول كيفية المطالبة بحقوقهن.
- الدعم القانوني والخدمات والاستشارات حول كيفية الحصول على الوثائق الرسمية لممارسة حقوقهن في: حرية التنقل والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية (في لبنان وتركيا) وإثبات ملكيتهن (وملكية أقاربهن من الرجال المختفين أو المتوفين) في مناطقهن الأصلية.
- الخدمات الصحية لهن ولأسرهن مع مراعاة وضعهن الاقتصادي والقانوني. يجب أن تكون هذه الخدمات مجانية ولا تتطلب وثائق رسمية أو تأميناً صحياً.
- الخدمات التعليمية: الوصول إلى المؤسسات التعليمية لمواصلة أو مباشرة عملية التعلم. ومرة أخرى، يجب أن تكون مدعومة مالياً، ومراعية للنوع الاجتماعي والوضع القانوني.

بالتوازي مع:

- منصات وأدوات لمشاركة قصص وتجارب النساء المهجرات قسراً وتوثيقها وأرشفتها. ويفضل أن يكون ذلك بالشراكة بين الجمعيات القانونية والحقوقية والجمعيات النسوية، لضمان، إلى حد ما، مراعاة النوع الاجتماعي والسياق. بالإضافة إلى إنتاج المعرفة النسوية بقيادة الناشطات النسويات والمبادرات والجمعيات والنساء المهجرات قسراً..
- الوصول إلى عمليات العدالة والمساءلة المحلية والدولية حيث يمكن أن يكون لهن دور فاعل في تصميم ودعم مثل هذه الجهود والإدلاء بشهاداتهن حول الجرائم والانتهاكات التي شهدن وعشن وما زلن يعشن.

تم النشر من قبل : منظمة النساء الآن للتنمية
9 Villa d'Este - Tour Mantoue 75013 Paris
www.women-now.org
غير مخصصة للبيع
© منظمة النساء الآن للتنمية
كانون الثاني ٢٠٢١